جانب دولة رئيس مجلس النواب

الأستاذ نبيه بري المحترم

نرفع لجانبكم إقتراح القانون الرامي إلى فتح إعتماد إضافي في الموازنة العامة لعام ٢٠٢٣ بمبلغ قدره /٨,٩٧٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل. فقط ثمانية الاف وتسعماية وسبعة وسبعون مليار ل.ل. أي ما يوازي /١٠٥/ مليون دولار أميركي في موازنة وزارة الأشغال العامة والنقل من أجل القيام بأعمال صيانة وترميم شبكة الطرق في مختلف المناطق اللبنانية.

مرفق ربطاً:

- اقتراح القانون
- الأسباب الموجبة

بيان بالأسباب الموجبة لطلب فتح إعتماد إضافي في الموازنة العامة لعام ٢٠٢٣ بمبلغ قدره /٨,٩٧٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل. فقط ثمانية الاف وتسعماية وسبعة وسبعون مليار ل.ل. أي ما يوازي /١٠٥/ مليون دولار أميركي في موازنة وزارة الأشغال العامة والنقل من أجل القيام بأعمال صيانة وترميم شبكة الطرق في مختلف المناطق اللبنانية

واقع أقسام شبكة الطرق في لبنان والكلفة التقديرية الإجمالية لأعمال الصيانة والتأهيل:

تُشكل شبكة الطرق اللبنانية المصنفة العصب الأساسي لاتصال مختلف المناطق اللبنانية بعضها ببعض وبالتالي العنصر الأهم في تنشيط مختلف القطاعات الإقتصادية والإجتماعية.

تتوزع شبكة الطرق على كامل الأراضي اللبنانية مؤمنة الربط بين مختلف المحافظات والأقضية والمدن والقرى والمرافق الإقتصادية والسياحية مشكلة رأسمالاً قومياً هاماً ينبغي المحافظة عليه عبر تأهيل هذه الشبكة وتطويرها ، ومما لا شك فيه أن سوء الحالة الراهنة للشبكة يؤدي الى ارتفاعٍ عالٍ في كلفة النقل مما يؤثر سلباً على الإقتصاد الوطني ويُثقل كاهل المواطن بأعباء مالية كبيرة.

إن أطوال شبكة الطرق على كافة الأراضي اللبنانية بحسب آخر دراسة لوزارة الأشغال العامة والنقل يبلغ حوالي ٦٧٠٠ كلم ، علماً بوجود الكثير من طرقات الأمر الواقع التي لم يتم تشريعها وبالتالي لم يتم لحظها وكذلك الطرق الداخلية لتصل أطوال الشبكة الى حوالي ٢٢ ألف كلم.

وحيث أن الكلفة الإجمالية لإنشاء شبكة الطرق اللبنانية وفقاً للأطوال أعلاه حسب تصنيف كل طريق ووفقاً للمعايير العالمية هي /٣,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ $،

وحيث أن أعمال الصيانة الضرورية والدورية لشبكة الطرق تُمثل بالحد الأدنى ٣% من قيمة إنشائها فتصبح كلفة الصيانة الدورية السنوية المطلوبة الإجمالية ***حوالي ١٠٥ مليون دولار أميركي.***

وحيث أنه سبق لوزارة الأشغال العامة والنقل أن تقدمت ضمن مشروع موازنتها بتقرير يتناول الحاجة إلى الإعتمادات المطلوبة لصيانة وترميم شبكة الطرق حيث تضمّن الآتي:

١. **الأعمال الضرورية والملحة لتأمين السلامة العامة على تلك الشبكة:**

إن وزارة الأشغال العامة والنقل ترى أن الأعمال الأساسية للمحافظة على سلامة شبكة الطرق تقوم على:

أ- أعمال تصريف مياه الأمطار والمجاري الصحية:

نظراً لما يشكله موضوع تأمين معالجة أشغال تعزيل وتنظيف شبكات تصريف مياه الأمطار والمجاري الصحية من أهمية وضرورة تتعلّق بالدرجة الأولى بالسلامة العامة وسلامة المواطنين،

وحيث أن وزارة الأشغال العامة والنقل تضع معالجة تلزيم هذه الأشغال في سلّم أولوياتها،

وحيث أن ما تشهده المناطق اللبنانية كافة وخاصة منها الطرقات الدولية والأوتوسترادات كما بعض الطرقات الرئيسية (التي تتولى وزارة الأشغال العامة والنقل أعمال التنظيف والصيانة والتأهيل لشبكات تصريف مياه الأمطار فيها) من هطول كثيف وبغزارة للأمطار في فصل الشتاء وتراكم النفايات والردميات نتيجة تقاعس الجهات المعنية عن إزالتها والقيام بواجباتها وبالتالي إنسداد قنوات تصريف مياه الأمطار وحدوث فيضانات للشوارع والطرقات وتعريض حياة المواطنين للخطر، وبالتالي إحتمال وقوع ضحايا وتأثير ذلك على السلامة العامة وسلامة المواطنين.

ب- أعمال تأهيل وصيانة دورية سنوية لشبكة الطرق (الرئيسية، الثانوية والمحلية):

وتشمل التعبيد والتزفيت والأعمال الصناعية وصيانة الإنهيارات وأعمال جرف الثلوج بما يضمن تأمين مختلف عوامل السلامة العامة

وتكون التكلفة الإجمالية حوالي ١٠٥ مليون د.أ.

ج- أعمال تأهيل وصيانة شبكة الأوتوسترادات:

سبق لوزارة الأشغال العامة والنقل أن أنجزت خلال العام ٢٠١٩ مشروعاً مُتكاملاً لتأمين صيانة الطرقات الدولية والأوتوسترادات الساحلية الشمالية والجنوبية بإتجاه البقاع ويشمل:

- صيانة وتأهيل شبكات الإنارة على تلك الطرقات.
- تعبيد وتزفيت الأقسام المتضررة من هذه الطرقات.

- صيانة وتأهيل الحواجز الجانبية والوسطية وإضافة لوحات حيث يلزم.

وذلك وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم ٧ تاريخ ٢٠١٩/٠٨/٢٩ (الإجازة بالتلزيم) والقرار ٢٠٢٠/٨ (تدوير الإعتمادات).

- المشروع بحاجة للتمويل لتأمين تلزيمه وتنفيذه وتقدر الإعتمادات المطلوبة بما لا يقل عن ١٢٠ مليون د.أ.

٢. **<u>واقع الاعتمادات الملحوظة في مشروع موازنة العام ٢٠٢٣ لصيانة وتأهيل شبكة الطرق مقارنة بإيرادات وزارة الأشغال العامة والنقل المتوقعة لمشروع موازنة ٢٠٢٣ واعتمادات الموازنات السابقة:</u>**

يلحظ مشروع موازنة العام ٢٠٢٣ حوالي ٢,٠٠٠ مليار ل.ل. لأعمال تأهيل وصيانة شبكات الطرق أي حوالي ٢٠ مليون دولار أميركي حسب سعر الصرف بتاريخه علماً أن الموازنات السابقة لحظت لأعمال تأهيل وصيانة شبكة الطرق الآتي:

موازنة العام	الاعتمادات الملحوظة د.أ.
٢٠١٧	١٨٥ مليون
٢٠١٨	١٦٦,٨ مليون
٢٠١٩	١٣٣,٣ مليون

في حين أنه ووفق ما سبق فإن الكلفة بحدها الأدنى المطلوبة لأعمال الصيانة تناهز ١٠٥ مليون د.أ. بينما الحاجة الإجمالية هي بحدود ٢٢٥ مليون د.أ.

مع الإشارة إلى أن الإيرادات المتوقّع أن ترفد وزارة الأشغال العامة والنقل الخزينة العامة بها خلال العام ٢٠٢٣ تشكل ما نسبته حوالي ٢٦ بالماية من مجمل الإيرادات العادية.

٣. **<u>واقع وإمكانية إجراء تلزيمات لأعمال تأهيل وصيانة شبكة الطرق في ظل انهيار سعر الصرف:</u>**

في ظل الأوضاع القائمة يعيش المواطن اللبناني تحت وطأة مستويات غير مسبوقة ومألوفة لإرتفاع أسعار الإستهلاك والتضخم وذلك بفعل تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية التي تعاني منها البلاد منذ أكثر من ثلاث سنوات.

وانزلاق لبنان إلى هذه الدوامة لا يرتبط مباشرة بما يعيشه الاقتصاد العالمي من تضخم في الأسعار بقدر ما هو ناتج عن استمرار الإنهيار المريع للعملة المحلية ما انعكس ارتفاعاً بأسعار السلع المستوردة والخدمات على أنواعها وحتى السلع المصنفة محلياً نظراً لإرتباط كلفة انتاجها بأسعار الطاقة والمواد الأولية المستوردة هي أيضاً.

إن ما يمر به الوضع في لبنان من حالة عدم اليقين منذ أواخر العام ٢٠١٩ تفاقم مع توسع الشلل في مؤسسات الدولة والإدارات العامة إضافة إلى تسجيل قيمة العملة الوطنية تراجعات قياسية تاريخية أربكت الأسواق المالية والاستهلاكية وصولاً إلى ارتفاع مؤشر التضخم في الأسعار لنسب خيالية.

كل ذلك أدى إلى امتناع المقاولين عن المشاركة في أي مناقصة تجريها الوزارة بالليرة اللبنانية سواء لأعمال تأهيل وصيانة شبكة الطرق أو غيرها من المشاريع.

إن استمرار الحال على هذا المنوال يشكل خطراً داهماً على السلامة العامة وسلامة المواطنين والتسبب بأخطار جمّة،

ورغم أن حاجة الوزارة هي بحدود ٢٢٥ مليون د.أ. أي /١٩٣٩٥/ مليار ل.ل. ومراعاةً لأوضاع الخزينة العامة،

نتقدّم بإقتراح القانون الرامي إلى فتح إعتماد إضافي في الموازنة العامة للعام ٢٠٢٣ بمبلغ قدره /٨,٩٧٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل. فقط ثمانية الاف وتسعماية وسبعة وسبعون مليار ل.ل. أي ما يوازي /١٠٥/ مليون دولار أميركي في موازنة وزارة الأشغال العامة والنقل من أجل القيام بأعمال صيانة وترميم شبكة الطرق في مختلف المناطق اللبنانية.

اقتراح قانون

فتح إعتماد إضافي في الجزء الثاني من الموازنة العامة لعام ٢٠٢٣ في موازنة وزارة الأشغال العامة والنقل من أجل القيام بأعمال صيانة وترميم شبكة الطرق في مختلف المناطق اللبنانية

المادة الأولى: يفتح في الجزء الثاني (أ) من الموازنة العامة لعام ٢٠٢٣ في باب وزارة الأشغال العامة والنقل الإعتمادات الإضافية التالية:

الباب ٩	وزارة الأشغال العامة والنقل
الفصل ٢	المديرية العامة للطرق والمباني
الوظيفة ٤٥١٢	أشغال الطرق
البند ٢٢٨	صيانة
الفقرة ٣	صيانة الطرق /٨,٩٧٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ ليرة لبنانية أي ما يوازي قيمة /١٠٥/ مليون دولار أميركي (طرق دولية، طرق رئيسية، ثانوية ومحلية) (فقط ثمانية الاف وتسعماية وسبعة وسبعون مليار ليرة لبنانية)

من أجل القيام بأعمال صيانة وترميم شبكة الطرق في مختلف المناطق اللبنانية

تضاف هذه الإعتمادات المفتوحة بموجب هذا القانون والبالغة /٨,٩٧٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ ليرة لبنانية (فقط ثمانية الاف وتسعماية وسبعة وسبعون مليار ليرة لبنانية) إلى أرقام الموازنة العامة للعام ٢٠٢٣ قبل تصديقها على أن تدوّن فيها سنداً للمادة ١٢ من قانون المحاسبة العمومية.

المادة الثانية: لا يجوز استعمال الإعتمادات المفتوحة في الموازنة العامة بموجب هذا القانون سوى للغاية المنصوص عليها في المادة الأولى منه.

المادة الثالثة: تدوّن الإعتمادات المعقودة والمصفاة والمصروفة والمدفوعة من أصل المبالغ المخصصة أعلاه في قطع حساب الموازنة العام وحسابات المهمة للعام ٢٠٢٣.

المادة الرابعة: تغطى الإعتمادات المفتوحة بموجب المادة الأولى من هذا القانون بزيادة تقدير واردات موازنة العام ٢٠٢٣ الاستثنائية وفقاً لما يلي:

الجزء ٢	الواردات الاستثنائية
الباب ٥	القروض المعقودة من الدولة لصالح الخزينة
الفصل ٥٦	القروض الداخلية
الوظيفة ٥٦١	سندات خزينة داخلية
الفقرة ٥٦١٠١	القروض الداخلية /٨,٩٧٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ ليرة لبنانية أي ما يوازي قيمة /١٠٥/ مليون دولار أميركي (فقط ثمانية الاف وتسعماية وسبعة وسبعون مليار ليرة لبنانية)

المادة الخامسة: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.